ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Pictures and characteristics of appealing the administrative decision electronically

Professor .Dr. Dhafer Medhi Faisal
College of Law, Tikrit University, Salahaddin, Iraq
dr.dhafir.m@tu.edu.iq

Researcher. Khalid Salih Muhsen

College of Law, Tikrit University, Salahaddin, Iraq
Khalid.S.Muhsen@st.tu.edu.iq

Article info.

Article history:
- Received 17 October 2022
- Accepted 20 September 2022
-**Available online 1 June 2025**

Keywords:

- photo
- properties
- stabbing
- administrative
- electronically.

Abstract: The Pictures and characteristics of appealing the administrative decision electronically depend on the use of San Marmat and Communications in the completion of litigation procedures before the courts by converting paper-based education procedures into electronic procedures, through the Internet in an attempt to benefit from the information and communication technology revolution, as papers are completely dispensed with or attendance before the courts or Confronting the opponents, and submitting all files and papers via the Internet. The case file and papers are created with the court. This information is stored on the court's website and preserved. The parties and their lawyers can view it instead of going to the court building, and the parties exchange information about the case among themselves and with the court via The Internet, and the papers exchanged between the litigants, as well as court decisions, are announced by e-mail, as well. Among the foregoing is the possibility of paying the fees and expenses of the lawsuit in an electronic way, may God save time and speed in resolving lawsuits and reduce the burden on the

courts in addition to facilitating the work of the judiciary.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

صِوُر الطَعَن بالقَرَار ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً وخَصَائِصهُ

أ.د. ظافر مدحي فيصل
كلية القانون، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق
dr.dhafir.m@tu.edu.iq

الباحث. خالد صالح محسن

كلية القانون، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق
Khalid.S.Muhsen@st.tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١٧/ تشرين الاول/ ٢٠٢٢
- القبول : ٢٠ / تشرين الثاني/ ٢٠٢٢
- النشر المباشر: ١/حزيران/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :
- صِوُر
- خَصَائِص
- الطَعَن
- ألإدَارِي
- ألكِتَرُونِياً.

الخلاصة: إنَّ صِوُر وخَصَائِص الطَعَن بالقَرَار ألإدَارِي الكِتَرُونِياً تَعتمدُ على اِستِخدَام تَقنِيات المَعلُومَات والإتِصَالات في إنجازِ إجرَاءاتِ التَقَاضِي أمَامِ المَحَاكِم بتحويلِ الإجرَاءات التَقلِيدِيةِ الوَرَقيةِ إلى إجرَاءاتِ الكِتَرُونِية, وذلَكَ عن طَرِيق الأنتَرنِيت في مُحاولةِ للاِستفادةِ من ثَورةِ المَعلُومَات وتُكنُولُوجِيا الإتِصَالات، إذ يَتَم الإستغناءَ تَمَاماً عَن الأوراقِ أو الحَضُور أَمَام المَحَاكِم أو مواجهة الخُصومِ، وتَقَدَم جَميعُ المَلَفاتِ والأوراقِ الكِتَرُونِياً عبرَ شَبَكَة الأنترنيت فَيَتَم إيدَاعُ مَلَف الدَعُوى والأوراقِ لَدى المَحُكُمة وَيَتَم تَخزينُ هَذِهِ المَعُلُومَات عَلى مَوقعِ المَحُكُمةِ الإلكِتَرُونِية وحِفظِها، ويُمكنُ للأطِراف ومُحامِيهم الاطِلاعِ عَليها بَدلاً مِن الذَهَاب إلى مَبنىَ المَحُكُمةِ، كما ويقومُ الاطرَافِ بتَبَادَل المَعُلُومَات عن القَضية فيما بَينَهم ومَع المَحُكُمةِ عبرَ شَبَكَة الانتَرنِيت، كَمَا وَيَتَم تَبليغ الأوراقِ المُتَبَأدِلَة بَينَ الخُصومِ وكَذَلكَ قَرَاراتِ المَحُكُمة عنَ طَرِيق البَرِيدِ الإلكِتَرُونِي، فَضَلاً عن ما تَقَدَم امَكَانِيية تَسَدِيد رُسُوم ومَصَارِيفِ الدَعُوى بِطَرِيقةِ الكِتَرُونِية، كُلُ ذَلكَ يترتبُ عَليهِ تَوفيرِ للوقتِ وسُرَعَة في حسمِ المنازعات وتَخفِيفِ العِبءِ على المَحَاكِم إضَافةِ إلى تَيسيرِ عَمَلَ القُضَاة.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : أولاً: المقدمة :

لقَد أدَى التَطَور الهَائِل في مَجَال التُكنُلوجِيا ووَسَائِل الإتِصَالات الحَدِيثة، إلى اِستِخدَام الوَسَائِل الإلكِتَرُونِية في التَقَاضِي والدَعَاوِي القَانُونية، وإذا كَانَ الأصَلِ في تَسوِيةِ المُنازعاتِ معقودَ للسُلطةِ القَضَائية التي هيَ إحدَى السُلطاتِ الرئِيسِية في الدُولة، إلا أن هَذِهِ الوَسَائِل اصبحَتَ ضَرورِية لتَسُوية الدَعَاوِي والمُنازعَات عن طَرِيق الوَسَائِل الإلكِتَرُونِية الحَدِيثة، والتِي تَجرِي بِطَرِيقة إلكِتَرُونِية عبر شبكات

الإتِصَال الحَدِيثة، ويضاف إلى ذلك إنها لا تَحتَاج إلى التقَاءِ الاطرَاف وَجهاً لِوجه، وانَمَا تَتَم كَافِة إجرَاءاتِ التَقَاضِي الإلكِتَرُونِية عَن طَرِيق اسِتِخَدَام الوَسَائِل الإتِصَالات الحَدِيثة والتقَدَم العلمي والتكنولوجي ووصول ثورة المَعُلُومَاتية وَالإتِصَالات لذَروتَها التي تَجَاوزت حِدودِ الخِيال لِدَرَجَة اَصبحَ الحَدِيث فِيها عَن الإخِتِصَاص القَضَائي مِن المَوضَوعاتِ الهامة وكل هَذَا التَطَور والنَمُو التَقَنِي الهَائِل جَعَلت الحَاجَات غِيرِ مَحدودة والرَغبةِ في الحُصُولِ عَلى الحَقوق وَرَدها لأصحَابهَا.

أولاً: أَهَمِية البَحَث

إنَّ أَهَمِية البَحَث تكمُن في اِتَاحة الحَق في الطَعَن ألإدَارِي بِقَرَار العُقوبَات الانِضبِاطِية بما يتَناسَب مَع طَبيعة العَصَر من اسِتِخَدَام تَقَنِيات تُكنُولُوجِيا المَعُلُومَات لِتُتوَافق معَ حَاجَة الأفرَاد والمُؤسَسَات وامَكَانِيية اسِتِخَدَامها في اي وَقت وفي أي مَكَانِي, ويَتَعلق أَهَمِية البَحَث في حَداثتهُ فهَذَا البَحَث لهُ أَهَمِية وَاضِحة وبالغةِ كَوُنه يعد حَدِيث النَشأة إذ لم يَتَم اسِتِخَدَامهُ من قِبل فُقهاء القَانُون باسِتثنَاء عَددً محَدود جداً كَوُنهُ يفَرَضُ اسِلُوبِ الكِتَرُونِي في تَسِيير الإجِرَاءَات والدَعَاوِي القَضَائية وَذَلكَ بالتَحَوُلَ الجَذرِي من الاسِلُوبِ التَقَلِيدِي المُعتَمدَة كلياً على الوَرَق إلى اسِتِخَدَام الوَسَائِل الإلكِتَرُونِية الحَدِيثة.

ثانياً: إشكَالِية البَحَث

تَكمُن مُشكِلَة الدَرَاسَة في قِصِوُر التَشِرِيعَات والقُوانِين في مَوضَوع الطَاعن ألكِتَرُونِياً بقَرَار فرض العقوبات الانِضبِاطِية, والسؤال الرئيس لمُشكِلَة الدَرَاسَة ما هِي الآليَات المُعتمَدة والإجِرَاءات المَطلُوبة للقِيام بالطَعَن إلكِتَرُونِيا بقَرَار العقوبات الانِضبِاطِية على المُوظَف العَام وما هَي الجِهَات المُختصَة بِنَظَرَ الطَعَن الإلكِتَرُونِي, وهَذَا السُؤال يقَودنَا إلى عِدة أسِئلة فَرَعية أهمها:

١- ما مَدَى تَطَوير المؤسسات الحكومية والبنى التحتية والإنتِقَال من البَيِئة التَقَلِيدِية الوَاقَع الحَالِي الى البَيِئة الإلكِتَرُونِية ومُواكَبَة تَطَور التُكنُلوجِيا الحَدِيثة.

٢- ما مَدَى تَوَافَر الانُظُمِة الإلكِتَرُونِية الحَالِية والمستقبلية في دُولنا العَربَية بصِوُرة عَامَة والعِرَاق بصِوُرة خَاصَة, وقُدرَتَها على مُواكَبَة التَطَورات التُكنُولوجِية في الدُول المُتَقَدَمة في مَجَال التَقَاضِي ألإدَارِي.

٣- مَدَى إسَتِيعَاب القَوَاعِد التَقَلِيدِية في مَجَال الإجِرَاءات القَضَائية للانُظُمِة الإلكِتَرُونِية في إدَارَة الأعمال والإجِرَاءات القَضَائية المُخَتلِفة ومَدَى امَكَانِية تَطُويعَها للقَوَاعِد المُستَحدَثة في مَجَال الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً.

٤- ما مَدَى امكَانِية العَمَلَ بالوَسَائِل الحَدِيثة في مَجَال التَقَاضِي ألإدَارِي والمَحَاكِم القَضَائية.

ثالثاً: صعوبات البَحَث

تَتَجَلا صعُوبَات هَذَهِ الدَرَاسَة في حَدَاثتَها على الصَعَيد الدُولي من جِهة وعلى الصَعَيد القضائي والقَانُوني, وقَلَة المَصَادِر وانعدام القَرَارات القَضَائية ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية والتَطبِيقات القَضَائية الإلكِتَرُونِية في مَوضَوع القَضَاء ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً وكَذَلكَ عدم وِجوَد مواد قَانُونية نصت صراحة على تَطبِيق نِظَام الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً, وارتباط الدَرَاسَة بتُكنُولُوجِيا المَعُلُومَات الحَدِيثة وخَدَمَات الأنتَرنَت وبَرَامِج وأجِهزَة الحَاسُوب الآلي, إذ أنَّ المُرُفَق القَضَاء ألإدَارِي الحَالِي يَفتقدُ هَذَهِ التَقَنِيات الحَدِيثة في اعِتِمادها في مَجَال الإجِرَاءات التي تتبعها المَحَاكِم ألإدَارِي أو قد تكَوُن نادراً العَمَلَ بِها, ممَا تجَعَل هَذَهِ الصُعُوبَات حَافِزاً لِتَذلِيل الصُعُوبَات ليَتَم العَمَلَ واعِتِماد التَقَنِيات الحَدِيثة في مرفق القَضَاء ألإدَارِي.

رابعاً: مَنَهَجية البَحَث

اعتمدنا في مَوضَوع دَرَاسَتنا على المَنَهَج التَحَلِيلي والمُقَارن مِن خِلال تَحَلِيلنا للنِصُوص القَانُونية الوَارِدة في التَشرِيعَات المَدَنِية وبصِوُرة خَاصَة قَانُون المُرَافَعَات المَدَنِية العِرَاقي, فَضَلاً عن القوانين الخَاصَة بمَوضَوع دَرَاسَتنا في تَشرِيعَات الدُول المُقَارَنَة والأرَاء الفقهية القَانُونية ذات الصِلِة بمَوضَوع البَحَث.

خامساً: هيكلية البَحَث

لبَيَان حَيِثيات مَوضَوع البَحَث المُوسُوم بـ (صِوُر الطَعَن بالقَرَار ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً وخَصَائِصه) سيَتَم تَنَاولِه في مَطَلَبَينَ وَفقاً للخُطَة الآتية:

المَطَلَب الأَوَل: صِوُر الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً.

الفَرَع الأَوَل: صِوُر التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً.

الفَرَع الثَانِي: صِوُر المَحَاكِم ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية.

المَطَلَب الثَانِي: خَصَائِص الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً.

الفَرَع الأَوَل: الخَصَائِص الشَكَلِية للطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً.

الفَرَع الثَانِي: الخَصَائِص المَوضَوعية للطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً.

المَطلَب الأَوَل

صِوُر الطَعَن بالقَرَار ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً

إنَّ القَرَار ألإدَارِي كعَمَلَ يقومُ بهِ انسان فانهُ كأي نتاجٌ بشري عرضة لورود الأخطاء عليهِ, وقد يبتعدُ عن طَرِيق الحق والصواب, لذلكَ فان العَدَالَة تقتضي أنَّ يسمح لكل من صدرَ عليهِ قَرَار إدَارِي يعتقدُ انهُ معيب أنَّ يطرح النِزَاع على القَضَاء ألإدَارِي الإلكِتَرُونِي لإصَلاح هَذَا العيب الذي شابَ القَرَار أو الحُكُم ولتفادي الأضَرَار الناجمة عن التَمَسكِ بقَرَار غِيرِ عَادِل لا يُطَابقُ الحَقِيقة والقَانُون, ووَضَع حَد للنِزَاع لكي لا يَطَول امَدُه[١], وإذا نَظَرَنا إلى الطَعَن بالقَرَار ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً سنجدهُ ممكن تَطِبِيقهُ على عدة صِوُر تختلفُ في تَطِبِيقاتها بالإجِرَاء الشكلي لها, ويمكن الاكتفاء بالمَيكَنَة فَقَط كما هو حالياً, أو التَطَور لجَعَل المَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية وهَذَا يعني الكِتَرُونِية إجِرَاءات والتَرَافُعَ وإصَدَار الحُكُم التي يمكن إجِرَاءها عن بُعُد دُوَنَ الذَهَاب إلى المَحُكُمة ألإدَارِية[٢], سنقوم بتقِسِيم صِوُر الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً من حَيِث الإخِتِصَاص المَكَانِي الى فَرَعين نتَنَاول في الفَرَع الأَوَل صِوُر التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً, اما الفَرَع الثَانِي فنُخَصَصهُ لبَيَان صِوُر المَحَاكِم ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية على النحو الآتي:

الفَرَع الأَوَل

صِوُر التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً

وهي صِوُر مُمُكن تَطِبِيقها في الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً التَي تَخَضَع إلى الإخِتِصَاص المَكَانِي من حَيِث إقَامَة الدَعُوى ويمكن تقِسِيم هَذَهِ الصِوُر كالآتي:

١- التَقَاضِي ألإدَارِي المَيكَنَة.

إنَّ المَقَصُود بلفظ مَيكَنَة " القِيام بعَمَلَ أو نشاط من خِلال ماكِينَات تعَمَلَ بِدَعِم كَهَرَبائي, بَعَضِ من هَذَهِ الانشطة يمكن القِيام بها بِشَكَل يَدُوي وبَعضَها يُصَعَب القِيام بِها إلا من خِلال الماكينات"[٣], ومن هَذَا التعريف يَتَضَح لنا أنَّ المَيكَنَة يمكن أنَّ نَستَبِدلُها بالطَرِيقة اليَدَوية التَقَلِيدِية مثل ماكينة الطِبَاعِة يمكن

---

[١] د. عباس العبودي: الحجية القَانُونية لوَسَائِل التقَدَم العلمي في الاثِبَات المدني, ط١, الدار العلمية الدُولية ومكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠٢, ص٣٥٧.

[2] المستشار القَانُوني. امير فرج يوسف: المَحَاكِم الإلكِتَرُونِية المَعُلُومَاتية والتَقَاضِي الإلكِتَرُونِي, ط١, المكتب العربي الحَدِيث, الإسكندرية, ٢٠١٣, ص٣١-٣٢.

[3] Mechanism definition Cambridge dictionary, Mechanism : noun – a way of doing something , esp. one that is can be …..- , English vocabulary in use .

إسِتِبدَالها بالوَثَائق التَقلِيدِية مَكَانِيها, أو مَاكِينة النَسخ إلتي يَتَم اسِتِخدَام وَرَق الكاربون لكي تقوم بنَسخ اكثر عدد من النَسخ لهَذَهِ الوَثَائق, ومما هو جدير بالذكر أنَّ المَيكَنَة ليست تقاضي إدَارِي ألكِتَرُونِياً وانما خُطُوة باتِجاه البداية ليَتَم التوصل إلى فكرة الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً مع التمسك بالقَوَاعِد القَانُونية الإجرائية مَثل طِبَاعِة المُستَنَدَات وخَتمها بالخَتَم الرسمي الموثوق للمَحُكُمة ألإدَارِية وطِبَاعِة الدَعُوى ألإدَارِية وغِيرِها من الإجرَاءات الأخُرَى, وهَذَهِ الصِوُرة مطبقة في العِرَاق وباقي الدُول العَربَية.

٢- التَقَاضِي ألإدَارِي الإلكِتَرُونِي شبه الكامل.

تُعّد هَذَهِ الصِوُرة من التَقَاضِي إلكِتَرُونِي وهي الأكثر انتشاراً وممكن تَطِبِيقها في التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً, ويَتُمَثِل هَذَا النِظَام في مجموعة إجرَاءات الكِتَرُونِية يَتَم العَمَلَ بها دَاخِل المَحُكُمة ألإدَارِية ألكِتَرُونِياً وذلكَ دُونَ الحَاجَة إلى ذَهَاب المُتَقَاضِين إلى بِنَاية المَحُكُمة ألإدَارِية[١] الا في حَضُور الجَلَسَات والتَرَافُعَ وإصَدَار الحُكُم حَضُورياً[٢], إذ يمكن أنَّ نستخلص من هَذَهِ الصِوُرة امكَانِية إتِمَام إجرَاءات إقَامَة الدَعُوى ألإدَارِية من تَقِدِيم الدَعُوى مُرُوراً بتَسَدِيد الرُسُوم المالية وتَبَليغ المدعي عليهِ (دائرة المُوظَف) إلى نِهَايِة إجرَاءات الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً, ولَكَن يَتَم حَضُور جَلَسَات والتَرَافُعَ وإصَدَار الحُكُم حَضُورياً, وتتميز هَذَهِ الصِوُرة بوجِوَد بِنَاية للمَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية على ارض الوَاقَع, ولا يُوجَد تَطِبِيقات لهَذَهِ الصِوُرة في الدُول العَربَية والعِرَاق.

٣- التَقَاضِي ألإدَارِي الإلكِتَرُونِي الكَامِل.

تُعّد هَذَهِ الصِوُرة للتقاضي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً صِوُرة صعبة ونادرة في تَطِبِيقها, والسبب لكَوُن هَذَهِ الصِوُرة بحَاجَة إلى اعَلى فَئِة من الفِئَات التَقَنِية, فَضَلاً عن انها تَحتَاج إلى ثقافة وثقة المجتمع تساندها ولدَعِمِها ألكِتَرُونِياً, ويُلاحُظُ هُنَاكَ تَوَاصَل فَعَلي بَينَ أَطَرَاف الدَعَوى والمَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية وسيكَوُن الأمَر بَينَهم قائِماً بِوَاسِطِة شَاشَة الحَاسُوب في الجَلَسَات والتَرَافُعَ وإصَدَار الحُكُم, ويَتَم عَمَلَها عبرَ تَقَنِية وحدة الوَسَائِط المتعددة مثل التواصل المرئي والسمعي من خِلال شاشات عرض دَاخِل المَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية, وتتميز هَذَهِ الصِوُرة بوجِوَد بِنَاية لمَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية على ارض الوَاقَع, ويمكن أنَّ تكَوُن هَذَهِ الصِوُرة غِيرِ مقيدة بالإختِصَاص المَكَانِي, ولا يُوجَد تَطِبِيقات لهَذَهِ الصِوُرة في العِرَاق وباقي الدُول العَربَية ونتأمل من القائمين على القَضَاء ألإدَارِي في العِرَاق أنَّ تأخذ بهَذَهِ الصِوُرة.

---

[١] د. اسامة احمد شوقي المليجي: اسِتِخدَام مستخرجات التَقَنِيات العلمية الحَدِيثة واثره على قواعد الاثِبَات المدني- دَرَاسَة مُقَارَنَة, دار الجامعة الجَدِيدة, الإسكندرية, ٢٠١١, ص٨.

[٢] أ. رندا إسماعيل عطية: آليات التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي وتنفيذ الأحَكَامِ القَضَائية في ضوء الوَسَائِل الإلكِتَرُونِية - دَرَاسَة مُقَارَنَة, دار الكتب والدَرَاسَات العَربَية, الإسكندرية, ٢٠٢٢, ص٤٤.

٤- التَقَاضِي ألإدَارِي العَمَلَ بنِظَام الثنائي.

إنَّ مفهوم النِظَام الثنائي " تَطبِيق الوَسَائِل الإلكِتَرُونِية إلى جَانِب تَطبِيق الوَسَائِل التَقلِيدِية[١], ليكُون لدى المُتَقَاضِي حرية الاختيار بَينَهما" في إقَامَة الطَعَن ألإدَارِي, أما اتباع الوَسَائِل والإجرَاءات الإلكِتَرُونِية في إقَامَة الدَعُوى ألإدَارِية ألكِتَرُونياً عن طَرِيق الاستعانة بالتَقَنِيات الحَدِيثة وشبكات الأنَتَرنَت دُونَ الذَهَاب إلى بِنَاية المَحُكُمة ألإدَارِية[٢], أو اتباع الوَسَائِل وإجرَاءات التَقلِيدِية لإقَامَة الدَعُوى ألإدَارِية, وهو الذَهَاب إلى بِنَاية مَحُكُمة ألإدَارِية وإقَامَة الدَعُوى ودَفَع الرُسُوم وغِيرِها.., ويمكن العَمَلَ بهَذَا النِظَام الثنائي بصِوُرة مؤقتة لحين تقبل جميع مُوظَفين الدُولة على المسائل الإلكِتَرُونِية ومعرفة كيفية التعامل بها وهي مرحلة تمهيدية وبعدها يَتَم الإنتِقَال إلى المَرَحَلة الإلكِتَرُونِية بشكل كامل[٣], ولا يُوجَد تَطبِيقات لهَذَهِ الصِوُرة في الدُول العَربَية والعِرَاق.

الفَرَع الثَانِي

صِوُر المَحَاكِم ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية

خِلال السَنوَات الأخِيرَة سَعَت المَحَاكِم العَربَية في تَطَوِير مَجَال التَطبِيقات الإلكِتَرُونِية عَبَرَ تَطُوِيعُ كَافَة الوَسَائِط والتَقَنِيات المتَوَافِرة لخِدَمَة مرفق العَدَالَة، الذي راهن كثيرون في وقتٍ سابق على صعوبة دخول هَذَهِ التَقَنِيات لمَجَال العَدَالَة الذي يتطلبُ قيوداً وإجرَاءات معينة تنُظُمِها القوانين والانُظُمِة, إذ أنَّ التَقَنِيات التي سَتَطُوع لخِدَمَة مرفق العَدَالَة كَبَيِراً لدَرَجَة أنَّ المَحَاكِم بدأت إلى حد كَبَيِر تُنَافِس دَوَائِر تُعَّد التَقَنِيات الحَدِيثة جَزَءاً لا يتجَزَأ من عَمَلَها[٤], وهي لا تَخَضَع للإختِصَاص المَكَانِي, ولا يُوجَد تَطبِيقات لهَذَهِ الصِوُرة في الدُول العَربَية والعِرَاق, ويمكن تقِسِيم هَذَهِ الصِوُر كالآتي:

١- المَحُكُمة ألإدَارِية الرَقَمية أو المَعُلُومَاتية.

يمكن أنَّ تُعّد هَذَهِ الصِوُرة من صِوُر المَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية إذ أنَّ المَحَاكِم الرَقَمية أو المَعُلُومَاتية مبنية على اسَاسَ الحَاسُوب الآلي وشبكات الأنَتَرنَت[٥], وتكَوُن موقع مبنى المَحُكُمة في صِوُرة موقع الإلكِتَرُونِي على شَبَكَة الأنَتَرنَت يديرها مُوظَفين وقُضَاة مؤهلين يَتَمتعون ببنية تحتية

---

[١] أ. راندا اسماعيل عطية: مصدر سابق, ص١٣٦.

[٢] د. ادم وهيب النداوي: المُرَافَعَات المَدَنِية, دار المواهب للطِبَاعِة والتصميم, النجف الاشرف, بلا سنة نشر, ص٢١٧.

[٣] أ. راندا اسماعيل عطية: المصدر السابق, ص١٣٦.

[٤] أ. مراد بنار: التَقَاضِي عبر الوَسَائِط الإلكِتَرُونِية في التشريع المغربي والمقارن, بحث منشور في مجلة القَانُون والأعمال, جامعة الحسن الأوَل – كلية العلوم القَانُونية والاقتصادية والاجتماعية, ع١٧, ٢٠١٨, ص٤٧.

[٥] د. عبدالوافي ايكدض: المَحُكُمة الرَقَمية والنُظُمِ المَعُلُومَاتية لوزارة العدل, المكتب المحلي بمراكش للنشر, المغرب, ٢٠١٩, ص٦.

متَطَورة ذو كَفَاءَة عَالِية بوَسَائِل التَقَنِية وأجِهِزَة الحَاسُوب, يحُكُم وَفقاً للقَانُون بَينَ المتنازعين, وتتم جميع إجرَاءات الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً تبدأ من تَقدِيم الدَعُوى إلى صدَوَر الحُكُم بشكل الكِتَرُونِي بالكامل.

٢- المَحُكُمة ألإدَارِية الافتراضية.

يمكن أنَّ تُعّد المَحُكُمة ألإدَارِية الافتراضية صِوُرة من صِوُر المَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية إذ يقتصرُ وِجوَدها على شبكات الأنَتَرنَت بشكل موقع الكِتَرُونِي وعدم وِجوَدها على أرض الوَاقَع, يَتَم التواصل معها ألكِتَرُونِياً عن بُعد[١], ويَتَم ادارتها من قبل مُوظَفين وقُضَاة مؤهلين يَتَمتعون ببنية تحتية متَطَورة ذو كَفَاءَة عَالِية بوَسَائِل التَقَنِية وأجِهِزَة الحَاسُوب, وتتم جميعِ الإجرَاءات الطَعَن ألإدَارِية ألكِتَرُونِياً تبدأ من تَقدِيم الدَعُوى إلى صدَوَر الحُكُم بشكلٍ الكِتَرُونِي بالكامل, ويقومُ الشخص من خِلال هَذَا النِظَام بتَقدِيم الطَعَن في القَرَار ألإدَارِي (العقوبة الانِضباطِية)، إذ يقومُ بتسجيل معلوماتهِ الشَخَصَية بصِوُرة إلزامية فَضَلاً عن معلومات حَوُلَ مَوضَوع الطَعَن، وامكَانِية إرفاقها بالوَثَائق أو معلومات إضَافية, ثمَ يَتَم تأكيد تَسِجيل الدَعُوى، ويَتَم إشَعَار المُدِعي عبَر بريدهِ الإلكِتَرُونِي برِسَالةَ تَتضَمن رَقَم الدَعُوى، والرَقَم السَرِي الخَاصِ بهِ، حتى يتَسنَى لهُ مُعَاينَة الإجرَاءات المُتَخِذة بِخِصَوصَها.

٣- المَحُكُمة (C3) ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية.

يمكن أنَّ تكَوُن صِوُرة من صِوُر المَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية إذ تقومُ هَذَهِ المَحُكُمة بإخِتِصَار درجات التَقَاضِي(مَحُكُمة قضاء المُوظَفين – المَحُكُمة ألإدَارِية العليا) في مَحُكُمة إدَارِية الكِتَرُونِية واحدة, وتشكل من ثلاث قُضَاة يحضرون المُرَافَعَات في ذات الوقت, إذ يتواجد قاضي من كل دَرَجَة, وتصدر مَحُكُمة (C3) ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية الحُكُم وَفقاً للقَانُون بَينَ المتنازعين وأحَكَامِها قَطَعِية غِيرِ قَابِلة للطَعَن, وتُدارُ جَمِيع إجرَاءات هَذَهِ المَحُكُمة بوَاسِطِة اسِتِخَدَام التَقَنِيات والإتِصَالات الحَدِيثة, بما فيها المَلَف الإلكِتَرُونِي والتواصل ألكِتَرُونِياً عن بُعد, وهو يختصر في مدة التَقَاضِي, ويكَوُن موقع مبنى المَحُكُمة في صِوُرة موقع الإلكِتَرُونِي على شَبَكَة الأنَتَرنَت ويَتَم ادارتها من قبل مُوظَفين وقُضَاة مؤهلين يَتَمتعون ببنية تحتية متَطَورة ذو كَفَاءَة عَالِية بوَسَائِل التَقَنِية وأجِهِزَة الحَاسُوب, وتتم جميع الإجرَاءات الدَعُوى ألإدَارِية ألكِتَرُونِياً تبدأ من تَقدِيم الدَعُوى إلى صدَوَر الحُكُم بشكل الكِتَرُونِي بالكامل[٢].

---

[١] أ. هند عبدالقادر سليمان: دَوَر التحكيم الإلكِتَرُونِي في حل منازعات التجارة الإلكِتَرُونِية, وَرَقة عَمَلَ مقَدَمة إلى المؤتمر المغاربي الأَوَل حَوُلَ (المَعُلُومَاتية والقَانُون) المقام من قبل اكاديمية الدَرَاسَات العليا, ليبيا, ٢٠١٠, ص٨.

[٢] المستشار. حسام فاضل حشيش: التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي المَحَاكِمة عن بعد (اسِتِخَدَام تَقَنِية الإتِصَال عن بعد) دَرَاسَة مُقَارَنَة, ط١, دار مصر للنشر والتوزيع, القاهر, ٢٠٢٢, ص١٣٠.

٤- المَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية.

إنَّ صِوُرة المَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية هو المصطلح الذي يمكن التعبير عنهُ بشكل شامل لصِوُر المَحَاكِم السابقة ((المَحُكُمة ألإدَارِية الرَقَمية أو المَعُلُومَاتية والمَحُكُمة ألإدَارِية الافتراضية والمَحُكُمة (C3) ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية)) كلأهما صِوُره من صِوُر المَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية والمَقَصُود بهَذَهِ الصِوُرة "حيز تَقَنِي معلوماتي ثنائي الوِجوَد يعكس الظهور المَكَانِي الإلكِتَرُونِي لوحدات قضائية وإدَارِية يباشرُ من خِلالهِ مجموعة قُضَاة مؤهلين يَتَمتعون ببنية تحتية متَطَورة ذات كَفَاءَة عَالِية بوَسَائِل التَقَنِية وأجِهزَة الحَاسُوب النَظَرَ في الدَعَاوِي والفَصَل فيها بموجب تَشرِيعَات تُخَولهم المُبَاشَرة بالإجِرَاءات القَضَائية بتَلَكَ الوَسَائِل"[١],مع "اعِتِمَاد اليات تَقَنِية فَائِقة في الحَدَاثَة لمَلَفات الدَعَاوِي ألإدَارِية التي سيَتَم تَدَوِين الإجِرَاءات القَضَائية ألإدَارِية من خِلالها"[٢].

---

[١] د. عصماني ليلى: نِظَام التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي آلية لإنجاح الخطط التنموية, بحث منشور في مجلة المفكر, الجَزَائر, ع١٣, ٢٠١٦, ص٢١٨.

[٢] المستشار القَانُوني. امير فرج يوسف: المَحَاكِم الإلكِتَرُونِية المَعُلُومَاتية والتَقَاضِي الإلكِتَرُونِي, ط١, المكتب العربي الحَدِيث, الإسكندرية, ٢٠١٣, ص٢٧.

المَطلَب الثَانِي

خَصَائِص الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً

إنَّ للتُكنُولُوجِيا المعاصرة إيجابيات عديدة قد بدأ العالم فعلاً بجني ثمارها بشكل منقطع النظير، ومنْ أهم إيجابياتها الحَدِيثة شَبَكَة الأنتَرنَت التي ألغتْ جميع الحدود والمسافات بَينَ الدُول والشعوب[١], كما يوُفَر هَذَا النِظَام امكَانِية اسَتِلام المُستَنَدات في أي وقت يومياً حتى في أيامِ الإجازات والعطلات الرسمية طوال (٢٤) سَاعَة وفي أي مَكَانِي عبرَ شَبَكَة الأنتَرنَت[٢], وبما أنَّ نِظَام التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً يَعتمدُ على تُكنُولُوجِيا المَعُلُومَات والإتِصَالات الحَدِيثة كَوُنه نِظَام حَدِيث[٣], والتي يمكن تَحَدَيدَها منْ خِلال تقِسِيم هَذَا المَطلَب إلى فَرَعين نُبَينَ في الفَرَع الأَوَل الخَصَائِص الشَكَلِية للطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً ونُبَينَ في الفَرَع الثَانِي الخَصَائِص المَوضَوعية للطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً وعلى النحوِ الآتي:

---

[١] المستشار. حسام فاضل حشيش: التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي ودَوَره في الاثِبَات, دار مصر للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٩, ص٩.

[٢] المستشار. حسام فاضل حشيش: التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي المَحَاكِمة عن بعد (اسِتِخَدَام تَقَنِية الإتِصَال عن بعد) دَرَاسَة مُقَارَنَة, مصدر سابق, ص٢٨.

[٣] د. هادي حسين الكعبي: الأستاذ نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي: بحث منشور في مجلة المحَقَقَ الحلي للعلوم القَانُونية والسياسية، كلية القَانُون– جامعة بابل, مج٨, ع١، مارس ٢٠١٦, ص٢٨٧.

الفَرع الأَوَل

الخَصَائِص الشَكَلِية للطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً

تجدر الإشَارَة إلى أنَّ الخَصَائِص الشَكَلِية لنِظَام الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً تُمَثِل الجَانِب الظاهر لعَمَلَية التَقَاضِي، والتي ستكَوُن وَاضِحة للجمهور دُوَنَ الدخول في النِظَام الإجرائي نفسه، إذ ستقتصر الخَصَائِص الشَكَلِية على تحَوُلَ نِظَام التَقَاضِي ألإدَارِي التَقَلِيدِي منْ نِظَام يَتَم التعامل فيه منْ خِلال وَثَائق وَرَقية إلى مُستَنَدات أو وَثَائق إلكِتَرُونِية[١]، ونتنَاول تَلَكَ الخَصَائِص من خِلال الآتي:

أولاً: المَحُكُمة ألإدَارِية اللاوَرَقية.

من أهم خَصَائِص الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً عدم وِجوَد أي وَثَائق وَرَقية متَبَأدِلَة في إجرَاءات الدَعُوى ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية أي انهُ يَتَم ارسال واسَتِلام المُستَنَدات اللاوَرَقية ألكِتَرُونِياً بَيِنَ اطراف الدَعُوى وهَذَا يسهلُ إختِصَار الوقت والجهد والتكلفة، وهَذَا يحَوُلَ نِظَام التَقَاضِي ألإدَارِي جذرياً من النِظَام الوَرَقي التَقَلِيدِي إلى الإلكِتَرُونِي اللاوَرَقية [٢]، والذي يتفقُ مع الغرض من انشاء التَقَاضِي ألإدَارِي الإلكِتَرُونِي والذي هو خلق مجتمع المُعَامِلات اللاوَرَقية [٣], ويمكن لأطراف الدَعُوى ألإدَارِية أيضاً من الاطلاع على المُستَنَدات الخَاصَة بالدَعُوى ألإدَارِية ومَدَى سيرها دُوَنَ التوجهِ إلى بِنَاية المَحُكُمة ألإدَارِية والاكتفاء بالاطلاع على الموقع الإلكِتَرُونِي الخاص بالمَحُكُمة ألإدَارِية[٤], إنَّ من أبرزِ هَذَهِ الخَصَائِص تحَوُلَ نِظَام الارشيف الوَرَقي للدَعُوى وابدالهِ بنِظَام ارشيف الكِتَرُونِي لسِهُولِتهِ ودَقَتِه والمِرُونة الفائقة[٥], والذي يُقلل من المَسَاحَات المُخَصَصة لِحِفِظ مَلَفات الدَعَاوِي في المَحَاكِم ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية [٦].

ثانياً: الرُسُوم المالية الإلكِتَرُونِية.

---

[١] د. محمد محمد سادات: حجية المُحِرَرَات الموقعة الكِتَرُونِياً في الاثِبَات– دَرَاسَة مُقَارَنَة, دار الجامعة الجَدِيدة, الإسكندرية, ٢٠١١, ص١٥.

[٢] أ. راندا اسماعيل عطية: مصدر سابق, ص٤٩.

[٣] د. خالد ممدوح ابراهيم: إجرَاءات التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي في المواد المَدَنِية والجنائية, مصدر سابق, ص٣٥.

[٤] د. سمير حامد عبد العزيز الجمال: التعاقد عبر الإتِصَالات الحَدِيثة– دَرَاسَة مُقَارَنَة, ط١, دار النهضة العَرَبَية, القاهرة, ٢٠٠٦, ص٦٩.

[٥] ليلى المعمري: الإدَارَة الإلكِتَرُونِية, بحث منشور في مجلة كلية الحقوق, جامعة الملكة أروى, صنعاء, ع١, ٢٠١٨, ص٥.

[٦] د. خالد ممدوح ابراهيم: إجرَاءات التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي في المواد المَدَنِية والجنائية, مصدر سابق, ص٣٦.

انتَجَت الوَسَائِل الحَدِيثة كأسلُوبٍ حَدِيث يواكب التَطَور الحَدِيث لتَسَدِيد المدفوعات والمصاريف التي تُمَثِل قِيمَة المُعَامِلات الإلكِتَرُونِية عن طَرِيق نُظُمِ الدَفَع الإلكِتَرُونِي التي يَتَم بموجبها دَفَع رُسُوم الدَعُوى والذي يعدُ عُنصَراً حَيوياً في رَفَع الدَعُوى ألإدَارِية ألكِتَرُونياً[١], وقد حَقَقَت تقَدَماً مَلمُوساً في تَسَدِيد رُسُوم المُعَامِلات الإلكِتَرُونِية عن طَرِيق انُظُمِة الدَفَع الجَدِيدة مثل (البِطَاقَات الإلكِتَرُونِية) التي تستعَمَلَ في انُظُمِة الدَفَع الإلكِتَرُونِي وبِطَاقَات الاعِتِمَاد(الفيزا كارت والماستر كارت) [٢], وتَطَور نطاق الدَفَع بشمول شركات الإتِصَال اصبحت تقوم بخِدَمَة تحويل الأموال ألكِتَرُونِياً إذ تتم بَينَ الأطراف ألكِتَرُونِياً عبرَ شَبَكَة الإتِصَال مثل خِدَمَة (زِين كَاش وفودافون كَاش)[٣], على الجَانِب الآخر هناكَ ضمانات لحماية وجذب ثقة المجتمع لنِظَام الدَفَع الإلكِتَرُونِي ، ويجب تَوَافَر عدة شروط بنِظَام الدَفَع الإلكِتَرُونِي وهي ضمان الأمان والإتاحة الدائمة والتكلفة الفعَّالة وقابلية النِظَام للتكامل[٤].

ثالثاً: الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً إتِصَال عن بعد.

من خَصَائِص التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً هو تقاضي يَتَم عن بُعد عبرَ وَسَائِل الإتِصَالات والبَرَامِج والتَقَنِيات الحَدِيثة، وذلكَ بإعفاء اطراف الدَعُوى ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية من الحَضُور المادي والاكتفاء بالحَضُور الإلكِتَرُونِي وامكَانِية الإتِصَال المباشر بأطراف الدَعُوى ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية في منازلهم، وأيضاً يمكنهم الاستفسار عن الدَعُوى ألإدَارِية ألكِتَرُونِياً عن بُعد دُوَنَ الحَضُور، وتلبية طلباتهم بسُرَعَة كَبَيرة [٥], إذ يَتَم ارسال عرائض الدَعُوى والمُستَنَدات والوَثَائق ألكِتَرُونِياً عبر شَبَكَة الإتِصَال الأنَتَرنَت أو الإكِسَترَانت (التَسَليم المَعَنوي) أو (التَنزِيل عَن بُعُد)[٦], ويقصد به تَنزِيل أحد البَرَامِج أو البَيَانات عبر الأنَتَرنَت الخاص للمستخدم إذ يمكن نقل وإستِقبَال المُستَنَدات والمَلَفات على الخط دُوَنَ اللجوءِ إلى العالم الخارجي ولذلكَ فان الأجِهزَة الإلكِتَرُونِية كالفاكس أو التَلَكَس والأنَتَرنَت لها دَوَر قَانُونياً في تَطبِيق إجرَاءات الطَعَن

---

[١] أسعد فاضل منديل: التَقَاضِي عن بعد, بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القَانُونية والسياسية, جامعة الكوفة, مج١, ع٢١, ٢٠١٤, ص٣٩.

[2] Donal OMahony، Electronic payment system، Artech House USA، p. 112.

[٣] القاضي. حازم محمد الشرعة: التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي والمَحَاكِم الإلكِتَرُونِية, ط١, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٠, ص٦٥.

[4] Electronic payment system: A complete guide: Muhammad Muneeb: Department of computer science and information technology: Benazir Bhutto Shaheed University Lyari, pakistan: 1 st of july 2019: p. 2.

[٥] د. نصيف جاسم محمد الكرعاوي: د. هادي احسين عبد علي الكعبي: مصد سابق, ص٢٨٣.

[٦] د. سيد احمد محمود: دَوَر الحَاسُوب الإلكِتَرُونِي أمام القَضَاء، دار النهضة العَرَبَية، القاهرة, ٢٠٠٨, ص٣٠.

ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً إذ يكَوُن عون للقضاء ألإدَارِي في تجميع وتَخزِين وحَفَظ والتَبليغ وتَبَادَل الوَثَائق ألكِتَرُونِياً بَينَ الخصوم أو محاميهم[١].

رابعاً: وِجوَد وسيط الكِتَرُونِي بصِوُرة رئيسية.

منْ خَصَائِص الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً هو اِستِخَدَام الوَسَائِط الإلكِتَرُونِية في تنفيذ إجرَاءات التَقَاضِي ألإدَارِي عبرَ شَبَكَة الإتِصَالات الإلكِتَرُونِية، فَضَلاً عن دَفَع رُسُوم الدَعُوى بإحدى وَسَائِل الدَفَع الإلكِتَرُونِي كالفيزا كارد والماستر كارد[٢], ويُعَد الحَاسُوب الآلي الذي يرتبط بشَبَكَة الإتِصَالات الإلكِتَرُونِية وتَبَادَل معلومات(الأنتَرنَت) اي باسِتِخَدَام تَقَنِية الإتِصَال عن بعد[٣], وهو الوسيط الإلكِتَرُونِي بَينَ أطراف الدَعُوى ويعَمَلَ بنقل الوَثَائق والمُسَتَنَدات الدَعُوى في نفس اللحظة رغم البعد المَكَانِي بَينَ أطراف الدَعُوى عن طَرِيق الموقع الإلكِتَرُونِي للمَحُكُمة ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية[٤], ومن خِلالهِ يقَدَم العون للقُضَاة في توفير وقتهم وجهدهم[٥], في إقَامَةِ الدَعَاوِي وسير الإجرَاءات وإصَدَار قَرَارات الدَعُوى ومراجعة وحفظ مَلَفات الدَعَاوِي[٦].

خامساً: تسليم الوَثَائق ومُسَتَنَدات الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً عبر الأنتَرنَت.

تُعَد خاصية تسليم المُسَتَنَدات والوَثَائق ألكِتَرُونِياً من أهم خَصَائِص الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً إذ يَتَم ارسال المُسَتَنَدات والوَثَائق ألكِتَرُونِياً وتتيحُ لنا شَبَكَة الأنتَرنَت والبَرَامِج التَقَنِية الحَدِيثة امَكَانِية ارسال المُسَتَنَدات والوَثَائق وبعض الرسائل ألكِتَرُونِياً أي ما يسمى بالتسليم المعنوي للوَثَائق مثل الابحاث والكتب [٧], يمكن التَبَادَل في تسليمِ وارسال الوَثَائق والمُسَتَنَدات الخَاصَة بالطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً عن طَرِيق جهاز الحَاسُوب الآلي المرتبط بالشَبَكَة الأنتَرنَت إلى جهاز آخر لذلكَ نلاحظ أنَّ الأجِهزَة الإلكِتَرُونِية مثل

---

[١] د. خالد ممدوح ابراهيم: إجرَاءات التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي في المواد المَدَنِية والجنائية، مصدر سابق, ص٣٧.

[٢] د. خالد ممدوح ابراهيم: الدَعُوى الإلكِتَرُونِية وإجرَاءاتها أمام المَحَاكِم، دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, ٢٠٠٨, ص٣٨ .

[٣] د. خالد ممدوح ابراهيم: إجرَاءات التَقَاضِي عن بعد في المواد المَدَنِية والجنائية في القَانُون الاتحادي لدُولة الإمارات العَرَبِية المتحدة, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, ٢٠١٩, ص٣٤.

[٤] د. خالد ممدوح ابراهيم: التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي الدَعُوى الإلكِتَرُونِية وإجرَاءاتها أمام المَحَاكِم, المصدر السابق, ص٣٩.

[٥] صفاء أوتاني: مصدر سابق, ص٢٨١.

[٦] د. سيد احمد محمود: دَوَر الحَاسُوب (الكومبيوتر) أمام القَضَاء المصري والكويتي- نحو الكِتَرُونِية القَضَاء والقَضَاء الإلكِتَرُونِي, دار النهضة العَرَبِية, القاهرة, ٢٠٠٩, ص٢٣.

[٧] الاستاذ. يونس عرب: متطلبات ومخاطر الانفتاح الإلكِتَرُونِي من النواحي الفنية والتشريعية, وَرَقة عَمَلَ مقَدَمة إلى الملتقى السابع لمجتمع الاعمال العربي المنعقد في البحرين, للفترة من ١٨-٢٠ اكتوبر ٢٠٠٣ ينَظَرَ موقع عرب للقَانُون على الموقع : www.arablaw.n تاريخ اخر زيارة الموقع ٢٠٢٢/٣/٧.

(الفاكس أو التَلَكَس) لهُ دَوَر مهم في تَبَادَل الوَثَائق بسهولة وبوقت قليل, وتَقدِيم الاستشارات القَانُونية المرتبطة بالدَعُوى ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية وهَذَا ما يميزُ دَوَرهُ في تَطبِيق الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً[١].

الفَرَع الثَانِي

الخَصَائِص المَوضَوعية للطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً

تُعّد هَذَهِ الخَصَائِص لنِظَام الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً تُمَثِل الجَانِب الإجرائي وهو إجرَاءات الدَعُوى ألإدَارِية ألكِتَرُونِياً, من حَيث التَبَليغ وتَقدِيم المُستَنَدات والتحَقَقَ يقيناً من أشخاص المُتَقَاضِين[٢]، أنَّ هَذَا الحق الإجرائي لهُ ضوابط قَانُونية ملزمة لكافة الأطراف، ولَكَن طبقاً لنِظَام التَقَاضِي ألإدَارِي الإلكِتَرُونِي إذ تختلفُ طَرِيقة مباشرة الدَعُوى ألإدَارِية ألكِتَرُونِياً من حَيث الشكل الذي سبق شرحهُ وأيضاً من خِلال المَوضَوع الذي سنعرض خَصَائِصهُ على النحو الآتي:

أولاً: التَبَليغ الإلكِتَرُونِي.

إنَّ التَطَور الحاصل في مَجَال وَسَائِل الإتِصَال والمَعُلُومَاتية اظهرت على الساحةِ وَسَائِل إتِصَال فورية بإمَكَانِيها إجرَاء الإتِصَالات في بضعِ دقائق معدودة في شتى انحاء العالم، إذ اصبحَ من الممكن توظيف هَذَهِ الوَسَائِل في مَجَال التَبَليغ القضائي، و(التَبَليغ الإلكِتَرُونِي) هو وسيلة أو إجرَاء قَانُوني الكِتَرُونِي يَتَم من خِلالهِ تَبَليغ المدعي عليهِ ألكِتَرُونِياً بالدَعُوى المقامة، ولهُ أَهَمِية كَبَيرة في تحقيق فائدة في إختِصَار الوقت والجهد والمال[٣], والتَبَليغ هو مَنح الخصم فرصة متساوية لعرض ادعاءاتهِ وحججهُ القَانُونية واعطاؤه حق الرد عليها لذلكَ أوجب قَانُون المُرَافَعَات المَدَنِية بعدَ ايداع عريضة الدَعُوى لدى المعاون القضائي أنَّ يَتَم تَبَليغ المدعي عليهِ بهَذَهِ العريضة وتتضمن تَبَليغهُ بالحَضُور أما المَحُكُمة ألإدَارِية في الجَلَسَة المحددة بتاريخ العريضة[٤], ولان اسَاسَ فكرة التَبَليغ هو مبدأ المواجهة فلا يجوزُ اتخاذ أي إجرَاء ضدَ أي شخص دُوَنَ علمهِ بالإجرَاء المتخذ ضدهُ ودُوَنَ اعطائهِ فرصة الدفاع عن

---

[١] د. محمد عصام الترساوي: تَدَاوُل الدَعُوى القَضَائية أمام المَحَاكِم الإلكِتَرُونِية, مصدر سابق, ص٩٨.

[٢] د. طلعت محمد دويدار: الاعلان القضائي بَيِنَ قيمة الوقت في الدَعُوى ومبدأ السلطان الارادة في الخصومة_ دَرَاسَة مُقَارَنَة, دار الجامعة الجَدِيدة, الإسكندرية, ٢٠٠٨, ص٣.

[٣] د. داديار حميد سليمان: مصدر سابق, ص ١٧٨.

[٤] د. محمود مختار عبد المغيث محمد: اسِتِخَدَام التُكنُولُوجِيا المَعُلُومَات لتيسير إجرَاءات التَقَاضِي المدني– دَرَاسَة مُقَارَنَة, دار النهضة العَرَبَية, القاهرة, ٢٠١٣, ص١٦١ – ١٦٢.

نفسه[١], وجدير بالذكر انهُ قد تمَ إجرَاء دَرَاسَة بدُولة الهند، اثبتت أنَّ نسبة تتراوح بَينَ ٢٥٪ إلى ٣٠٪ من أجمالي الدَعَاوِي المطلوب النَظَرَ فيها أمام المَحَاكِم سنوياً مَوضَوعة قيد الانتِظَار لحِين تَبَليغ الخصوم [٢], مما تقَدَم أنَّ التَبَليغ الإلكِتَرُونِي أحد أهم خَصَائِص التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً, بسبب إختِصَارهِ لكثيرٍ من الوَقَت في هَذَا الإجرَاء الذي يَتَم على يدِ المَحضَر والذي ينتقلُ من المَحُكُمة إلى دَائِرة المُبَلغِ عنهُ، ويتوجب عليهِ تسليم الوَرَقة في ذات الدائرة المعنية لشخص لهُ صفة وظيفية في الاسَتِلام[٣].

ثانياً: الإثبات الإلكِتَرُونِي.

تمَ تعريف الإثبات من جَانِب الفقه على انهُ "إقَامَة دليل أمام القَضَاء بطَرِيقة من طرق الإقناع التي يحددها وينُظُمِها القَانُون على صحة وَاقَعة متنازع فيها بقصد الوصول إلى النتائج المترتبة على صحة الوَاقَعة المذكورة " [٤], ويمكن إستِبدَال الشهادة الحَضُورية أمام هيئة الحُكُمة ألإدَارِية عندَ انعقاد الجَلَسَة دَاخِل مبنى المَحُكُمة ويَتَم تحويل الأمر إلى الشهادة الإلكِتَرُونِية, وتواصل أطراف الجَلَسَة من قُضَاة ومحامين، وكَذَلكَ الشهود والخبراء في حالة الاحتياج إليهم عن طَرِيق التواصل عبر التَطبِيقات ووَسَائِل الإتِصَالات والمَعُلُومَات[٥], وبناء على ما سبق ففي حالة الإثبات من خِلال إقَرَار المدعي عليهِ بالتزامهُ أو الجاني بفعلهِ فسوف يقومُ بها عبرَ ذات التَقَنِية، والكِتَابِة في نطاق الأدِلَة تتُمَثِل في المُستَنَدات والأوراق والتَوقِيعات، والتي ستتحَوَلَ في حالة تَطبِيق نِظَام الإثبات الإلكِتَرُونِي إلى مُستَنَدات إلكِتَرُونِية وتَوقِيعات إلكِتَرُونِية[٦], فالمُحِرَرَات الكِتَابِية لاتعد أدِلَة كاملة الا إذا كانت تَحَمِل تَوقِيعاً معيناً, وإذا كانت

---

[١] د. نبيل اسماعيل عمر: اعلان الأوراق القَضَائية– دَرَاسَة تَحَلِيلة وعَمَلَية في الفقه والقَضَاء المصري والفرنسي, منشأة المعارف, الإسكندرية, ٢٠١١, ص١٣.

[4] Justiee Madan B, Lokur ; Courts to Deliver E-Summons; Nribune News Service ; New Delhi ; August 14; 2018

[٣] د. فتحي والي: الوسيط في قَانُون القَضَاء المدني, دار النهضة العَربَية, القاهرة, ٢٠٠٩, ص٤٣٩.

[٤] د. سمير عبد السيد تناغوا: النَظَرَية العَامَة في الاثِبَات، دار المطبوعات الجامعية, الإسكندرية، ١٩٩٧, ص٣.

[٥] أمثلة على التَطبِيقات الوَارِدة اعتِمادها كوسيلة للتقاضي عن بعد منشور على الموقع:
.Skype app– zoom cloud meeting– google duo– dusiness level video chat app
آخر زيارة للموقع في ٢٠٢٢/٢/٨.

[٦] د. خالد حسن أحمد لطفي: المُستَنَد الإلكِتَرُونِي ووَسَائِل اثِبَاته وحمايته، دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, ٢٠١٩, ص٣٥.

المُحرَرَات الإلكتَرُونية أدِلَة كِتَابِية وبطبيعة الحال لن يكَوُن هَذَا التَوقِيع ألكِتَرُونِياً مُخَتِلفاً عن التَوقِيع العَادِي من حَيِث دعامتهُ [١].

ثالثاً: الطابع الاقليمي.

من خَصَائِص نِظَام الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً هي الطبيعة الاقليمية لهَذَا النِظَام إذ سَيصبحُ التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً هو النِظَام السائد دَاخِل الاقليم، وبإمكَانِي استخدم هَذِهِ الوَسَائِل كل من أرادَ اللجوء إلى التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً، ويعد هَذَا الأمر من أهم الخَصَائِص إذ يستطيعُ إقَامَة الدَعُوى ألإدَارِية ألكِتَرُونِياً من دُوَنَ التكلف بعناء ومشقة السفر إلى المَحُكُمة ألإدَارِية فَضَلاً عن أنَّ الخطوات اللازم اتباعها لن تختلفُ كثيراً عن تَلَكَ التي يقومُ بها دَاخِل المَحُكُمة ألإدَارِية, مما يجَعَل الأمر مألوفًا، فالشكل الإجرائي لنِظَام التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً يعدُ واحدًا في جميعِ البلاد إلا أنَّ القوانين التشريعية والوَضَعية هي التي تختلفُ من دُولة لأخُرَى[٢].

رابعاً: جودة الخَدَمَات الإلكِتَرُونِية المقَدَمة إلى القُضَاة والمحامين والمُتَقَاضِين.

من خَصَائِص الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً هي تقليل إزِدِحَام الجَمَهُور في المَحَاكِم ألإدَارِية، ورَفَع فاعلية دَوَرة في العَمَلَ وتخفيض مساحة أماكن تخزين المَلَفات في المَحَاكِم ألإدَارِية وامَكَانِية ربط معلومات الدَعَاوِي بَينَ المَحَاكِم ألإدَارِية [٣], إذ يعالج هَذَا النِظَام مَشَاكِل إزِدِحَام واختلاط جمهور المُتَقَاضِين في قَاعَات المَحَاكِم ألإدَارِية، سواء عند رَفَع دَعَاوِيهم القَضَائية أو عندَ حَضُور الجَلَسَات، وخَاصَة مع تفشي الأمراض والأوبئة وتجربة جائحة كورونا التي عانت منها دُول العالم، كما أنَّ هَذَا النِظَام يوُفَر على الدُول نفقات كثيرة لبناء وتجهيز قَاعَات كَبَيِرة للمحاكم على مُخَتِلف درجاتها لإسَتِيعَاب الأعَدَاد المُتَزَايدة للمُتَقَاضِين, وتُعّد جُوَدَة الخَدَمَات المقَدَمة إلى جُمَهُور المُتَقَاضِين [٤].

خامساً: السَرِية والأمان.

من خَصَائِص الطَعَن ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً هي السَرِية والأمان إذ يجَعَل سِجِلات المَحُكُمة أكثر أماناً والمُسَتَنَدات الإلكِتَرُونِية تكَوُن أكثر مُصَدَاقيةِ من الوَرَقية التَقَلِيدِية، إذ من السَهِل اكِتِشَاف أي تَغِيير أو

---

[١] د. رباب محمود عامر: التَقَاضِي في المَحُكُمة الإلكِتَرُونِية, بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات العلوم الانسانية, جامعة الكوفة, مج١, ع٢٥, السنة الثالثة عشر, ٢٠١٩, ص٣٩٦.

[٢] أ. راندا اسماعيل عطية: مصدر سابق, ص٥٧.

[٣] د. خالد ممدوح ابراهيم: إجرَاءات التَقَاضِي عن بعد في المواد المَدَنِية والجَزَائية في القَانُون الاتحادي لدُولة الإمارات العَرَبَية المتحدة, المصدر السابق، ص٤٤.

[٤] د. محمد عصام الترساوي: الكِتَرُونِية القَضَاء بَينَ النَظَرَية والتَطِبِيق, دار النهضة العَرَبَية, القاهرة, ٢٠١٩, ص٩٦.

تَلاعُب في المُستَنَدات الإلكِتَرُونِية[١], فَضَلاً عن انهُ يِوُفَر السَرِية التَامِة في تَدَاوُل المَلَفات الدَعَاوِي ألإدَارِية, والمُحَافَظَة على المَعُلُومَات المدُوَنَة فيها والاسِرَار التي يَخَشَى اطَرَاف الدَعُوى من افِشَاءِها على العَامَة, والمَقَصُود بالسَرِية هنا هي سَرِية المَعُلُومَات عن طَرِيق تشفيرها لحمايتها من الاختراق, وهو يختلفُ اختلافاً كلياً عن عَلنِية أو سَرِية الجَلَسَات والتي تُعَد عَلنِية الجَلَسَات من المبادئ العَامَة للتقاضي ألإدَارِي[٢].

[١] د. صابر عبد العزيز سلامة: العقد الإلكِتَرُونِي, ط١, دار النهضة العَربَية, القاهرة, ٢٠٠٥, ص١٠.

[٢] علياء عبدالرحمن مصطفى: التنظيم القَانُوني للتقاضي الإلكِتَرُونِي في الدَعُوى المَدَنِية– دَرَاسَة مُقَارَنَة, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة تكريت, ٢٠١٨, ص٢١.

الخاتمة

من خِلال تَنَاولنا لمَوضَوع البَحَث (صِوَر الطَعَن بالقَرَار ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً وخَصَائِصه) توصلنا إلى مجموعة من الاسَتِنتَاجات والتوصيات نذكر أهمها على النحوِ الآتي:

أولاً: الاسَتِنتَاجات.

١- اللجوء إلى التَقَاضِي ألإدَارِي الكِتَرُونِياً حقاً للفرد تطالبُ الدُولة بتوفيرِهِ للفردِ والمُوظَفين, وهو ما يسمى التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً أو المَحَاكِم ألإدَارِية الإلكِتَرُونِية.

٢- يعالج هَذَا النِظَام مشاكل إزدِحَام واختلاط جمهور المُتَقَاضِين في قَاعَات المَحَاكِم ألإدَارِية، سواء عند رَفَع دَعَاوِيهم القَضَائية أو عندَ حَضُور الجَلَسَات، وخَاصَة مع تفشي الأمراض والأوبئة.

٣- نِظَام التَقَاضِي ألإدَارِي الكِتَرُونِياً يحَقَقَ الكثير من الخَصَائِص التي يختلفُ فيها عن التَقَاضِي ألإدَارِي بالطرقِ التَقَلِيدِية, إذ يعتمدُ وبشكلٍ اسَاسَي على شبكاتِ الإتِصَالات والمَعُلُومَات والتي يعدُ من أهمها هو الأنَتَرنَت, واسِتِخَدَام التَقَنِيات والبَرَامِج وأجِهِزَة الحَاسُوب، ويقَدَم نوعًا من التُكنُولُوجِيا تَسَمحُ للمحامين والمُتَقَاضِين بتَقِدِيم الوَثَائق والمُسَتَنَدات القَانُونية بطَرِيقةٍ إلكِتَرُونِية باسِتِخَدَام الوسيط الإلكِتَرُونِي، وسُرَعَة تنفيذُ إجِرَاءات التَقَاضِي، وحلول وَسَائِل الدَفَع الكِتَرُونِي محل الدَفَع النقدي العَادِي.

ثانياً: التوصيات.

١- لابدَ من ارساء نهضة تشريعية شاملة ومتنوعة متُمَثِلة بالحكومة الإلكِتَرُونِية تأخذ بعين الاعتبار تَطَورات المرافق العَامَة واهمها عَمَلَ القَضَاء ألإدَارِي والقبول بها بصِوُرة صريحة والعَمَلَ على اعادة تنظيم وَسَائِل وتَطَور القَضَاء ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً بما يتفق مع مُواكَبَة تَطَورات هَذَا العالم.

٢- نوصي بوِجِوَد موقع الكِتَرُونِي على الأنَتَرنَت يمكن أنَّ نَطُلَقُ عليهِ (التَقَاضِي ألإدَارِي ألكِتَرُونِياً) وهو جَزَء من نِظَام قضائي الكِتَرُونِي عراقي يمكن أنَّ نَطُلَقُ عليهِ (بَوابَة وِزَارَة العدل العِرَاقية للمحاكم الإلكِتَرُونِية المَعُلُومَاتية القَضَائية)، وتتشكل هَذَهِ المَحُكُمة على وَفَق قَانُون تشكيل المَحَاكِم النِظَامية لتنَظَرَ في الطَعَن في القَرَارات ألإدَارِية على وَفَق الاصول المُتَبَعة في قَانُون المُرَافَعَات المَدَنِية ولَكَن باخِتَلافِ تَقَنِيات الحَضُور والتَمَثِيل والتَدُوين.

٣- نوصي بتَطَوير البنية التحتية في المَحَاكِم المُخَتِلفة, هَذَهِ البنية عبارة عن مستلزمات إدَارِية وفنية يتطلبها العَمَلَ القضائي الإلكِتَرُونِي, ومن امثلتها وِجِوَد أجِهِزَة حاسوب آلي حَدِيثة ومتَطَورة, إلى جَانِب وِجِوَد شَبَكَة أنَتَرنَت سَرِيعة بجَانِب وِجِوَد برنامج حماية معلوماتية للبَيَانات.

٥- نوصي بتوسيع نطاق التَبَليغ الإلكِتَرُونِي ليشمل جميع المَحَاكِم ألإدَارِية, وذلكَ على غرارِ المَحُكُمة الاتحادية العليا.

المَصَادِر

أولاً: الكتب.

١. د. ادم وهيب النداوي: المُرَافَعَات المَدَنِية, دار المواهب للطِبَاعِة والتصميم, النجف الاشرف, بلا سنة نشر.

٢. د. اسامة احمد شوقي المليجي: اسِتِخَدَام مستخرجات التَقَنِيات العلمية الحَدِيثة واثره على قواعد الاثبات المدني– دَرَاسَة مُقَارَنَة, دار الجامعة الجَدِيدة, الإسكندرية, ٢٠١١.

٣. المستشار القَانُوني. امير فرج يوسف: المَحَاكِم الإلكِتَرُونِية المَعُلُومَاتية والتَقَاضِي الإلكِتَرُونِي, ط١, المكتب العربي الحَدِيث, الإسكندرية, ٢٠١٣.

٤. القاضي. حازم محمد الشرعة: التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي والمَحَاكِم الإلكِتَرُونِية, ط١, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٠.

٥. المستشار. حسام فاضل حشيش: التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي المَحَاكِمة عن بعد (اسِتِخَدَام تَقَنِية الإتِصَال عن بعد) دَرَاسَة مُقَارَنَة, ط١, دار مصر للنشر والتوزيع, القاهر, ٢٠٢٢.

٦. المستشار. حسام فاضل حشيش: التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي ودَوَره في الاثبات, دار مصر للنشر والتوزيع, القاهرة, ٢٠١٩.

٧. د. خالد حسن أحمد لطفي: المُسَتَنَد الإلكِتَرُونِي ووَسَائِل إثباته وحمايته، دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, ٢٠١٩.

٨. د. خالد ممدوح ابراهيم: إجِرَاءات التَقَاضِي عن بعد في المواد المَدَنِية والجنائية في القَانُون الاتحادي لدُولة الإمارات العَرَبَية المتحدة, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, ٢٠١٩.

٩. د. خالد ممدوح ابراهيم: الدَعُوى الإلكِتَرُونِية وإجِرَاءاتها أمام المَحَاكِم، دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, ٢٠٠٨.

١٠. د. داديار حميد سليمان: الاطار القَانُوني للتقاضي المدني عبر الأنَتَرنَت, دَرَاسَة تَحَلِيلية مُقَارَنَة, ط١, دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠١٥.

١١.أ. رندا إسماعيل عطية: آليات التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي وتنفيذ الأحَكَامِ القَضَائية في ضوء الوَسَائِل الإلكِتَرُونِية – دَرَاسَة مُقَارَنَة, دار الكتب والدَرَاسَات العَرَبَية, الإسكندرية, ٢٠٢٢.

١٢.د. سمير حامد عبد العزيز الجمال: التعاقد عبر الإتِصَالات الحَدِيثة– دَرَاسَة مُقَارَنَة, ط١, دار النهضة العَرَبَية, القاهرة, ٢٠٠٦.

١٣. د. سمير عبد السيد تناغوا: النَظَرَية العَامَة في الإثبات، دار المطبوعات الجامعية, الإسكندرية، ١٩٩٧.

١٤.د. سيد احمد محمود: دَوَر الحَاسُوب (الكومبيوتر) أمام القَضَاء المصري والكويتي- نحو الكِتَرُونِية القَضَاء والقَضَاء الإلكِتَرُونِي, دار النهضة العَربَية, القاهرة, ٢٠٠٩.

١٥.د. سيد احمد محمود: دَوَر الحَاسُوب الإلكِتَرُونِي أمام القَضَاء، دار النهضة العَربَية، القاهرة, ٢٠٠٨.

١٦.د. صابر عبد العزيز سلامة: العقد الإلكِتَرُونِي, ط١, دار النهضة العَربَية, القاهرة, ٢٠٠٥.

١٧.صفاء أوتاني: المَحُكُمة الإلكِتَرُونِية (المفهوم والتَطِبيق), بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقَانُونية, كلية الحقوق, جامعة دمشق, مج٢٨, ع١, ٢٠١٢.

١٨.د. طلعت محمد دويدار: الاعلان القضائي بَينَ قيمة الوقت في الدَعُوى ومبدأ السلطان الارادة في الخصومة_ دَرَاسَة مُقَارَنَة, دار الجامعة الجَدِيدة, الإسكندرية, ٢٠٠٨.

١٩.د. عباس العبودي: الحجية القَانُونية لوَسَائِل التقَدَم العلمي في الاثبات المدني, ط١, الدار العلمية الدُولية ومكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع, عمان, ٢٠٠٢.

٢٠.د. عبدالوافي ايكدض: المَحُكُمة الرَقَمية والنُظُمِ المَعُلُومَاتية لوزارة العدل, المكتب المحلي بمراكش للنشر, المغرب, ٢٠١٩.

٢١.د. فتحي والي: الوسيط في قَانُون القَضَاء المدني, دار النهضة العَربَية, القاهرة, ٢٠٠٩.

٢٢.القاضي. محمد عصام الترساوي: الكِتَرُونِية القَضَاء بَينَ النَظَرَية والتَطِبِيق, دار النهضة العَربَية, القاهرة, ٢٠١٩.

٢٣.القاضي. محمد عصام الترساوي: تَدَاوُل الدَعُوى القَضَائية أمام المَحَاكِم الإلكِتَرُونِية, , دار النهضة العَربَية, القاهرة, ٢٠١٣.

٢٤.د. محمد محمد سادات: حجية المُحِرَرَات الموقعة الكِتَرُونِياً في الاثبات- دَرَاسَة مُقَارَنَة, دار الجامعة الجَدِيدة, الإسكندرية, ٢٠١١.

٢٥.د. محمود مختار عبد المغيث محمد: اسِتِخَدَام التُكنُولُوجِيا المَعُلُومَات لتيسير إجِرَاءات التَقَاضِي المدني – دَرَاسَة مُقَارَنَة, دار النهضة العَربَية, القاهرة, ٢٠١٣.

٢٦.د. نبيل اسماعيل عمر: اعلان الأوراق القَضَائية- دَرَاسَة تَحَلِيلة وعَمَلَية في الفقه والقَضَاء المصري والفرنسي, منشأة المعارف, الإسكندرية, ٢٠١١.

ثانياً: الرسائل.

١.امينه بنت عميور: البِطَاقَات الإلكِتَرُونِية للدَفَع والقرض والسحب, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة قسطنية منتوري, الجَزَائر, ٢٠٠٥.

٢.علياء عبدالرحمن مصطفى: التنظيم القَانُوني للتقاضي الإلكِتَرُونِي في الدَعُوى المَدَنِية- دَرَاسَة مُقَارَنَة, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة تكريت, ٢٠١٨.

ثانياً: البحوث وأوراق العَمَلَ.

أ. البحوث.

١. أسعد فاضل منديل: التَقَاضِي عن بعد, بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القَانُونية والسياسية, جامعة الكوفة, مج١, ع٢١, ٢٠١٤.
٢. امينه بنت عمير: البِطَاقَات الإلكِتَرُونِية للدَفع والقرض والسحب, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة قسطنية منتوري, الجَزَائر, ٢٠٠٥.
٣. د. رباب محمود عامر: التَقَاضِي في المَحُكُمة الإلكِتَرُونِية, بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات العلوم الانسانية, جامعة الكوفة, مج١, ع٢٥, السنة الثالثة عشر, ٢٠١٩.
٤. د. عصماني ليلى: نِظَام التَقَاضِي الإلكِتَرُونِي آلية لإنجاح الخطط التنموية, بحث منشور في مجلة المفكر, الجَزَائر, ع١٣, ٢٠١٦.
٥. أ. مراد بنار: التَقَاضِي عبر الوَسَائِط الإلكِتَرُونِية في التشريع المغربي والمقارن, بحث منشور في مجلة القَانُون والأعمال, جامعة الحسن الأَوَل – كلية العلوم القَانُونية والاقتصادية والاجتماعية, ع١٧, ٢٠١٨.
٦. ليلى المعمري: الإدَارَة الإلكِتَرُونِية, بحث منشور في مجلة كلية الحقوق, جامعة الملكة أروى, صنعاء, ع١, ٢٠١٥.
٧. الاستاذ. يونس عرب: متطلبات ومخاطر الانفتاح الإلكِتَرُونِي من النواحي الفنية والتشريعية, وَرَقة عَمَلَ مقَدَمة إلى الملتقى السابع لمجتمع الاعمال العربي المنعقد في البحرين, للفترة من ١٨–٢٠ اكتوبر ٢٠٠٣ ينَظَرَ موقع عرب للقَانُون على الموقع : www.arablaw.n تاريخ اخر زيارة الموقع ٢٠٢٢/٣/٧.
٨. هادي حسين الكعبي: الأستاذ نصيف جاسم محمد عباس الكرعاوي: بحث منشور في مجلة المحَقَقَ الحلي للعلوم القَانُونية والسياسية، كلية القَانُون– جامعة بابل, مج٨, ع١، مارس ٢٠١٦.

ب. أوراق العَمَلَ.

١.أ. هند عبدالقادر سليمان: دَوَر التحكيم الإلكِتَرُونِي في حل منازعات التجارة الإلكِتَرُونِية, وَرَقة عَمَلَ مقَدَمة إلى المؤتمر المغاربي الأَوَل حَوُلَ (المَعُلُومَاتية والقَانُون) المقام من قبل اكاديمية الدَرَاسَات العليا, ليبيا, ٢٠١٠.
٢.يونس عرب: متطلبات ومخاطر الانفتاح الإلكِتَرُونِي من النواحي الفنية والتشريعية, وَرَقة عَمَلَ مقَدَمة إلى الملتقى السابع لمجتمع الاعمال العربي المنعقد في البحرين, للفترة من ١٨–٢٠ اكتوبر ٢٠٠٣ ينَظَرَ موقع عرب للقَانُون على الموقع : www.arablaw.n تاريخ آخر زيارة للموقع في ٢٠٢٢/٣/٧.

ثالثاً: المَوَاقَع الإلكِتَرُونِية.

١. جريدة البَيَان الإماراتية: المنشورة في شَبَكَة الأنَتَرنَت على الموقع :
http://ww.albyan.ae/across-uae/interviews-dialogues /2020-6-28-1.3896708
آخر زيارة للموقع في ٢٠٢٢/٢/١

٢. أمثلة على التَطبِيقات الوَارِدة اعتِمادها كوسيلة للتقاضي عن بعد منشور على الموقع:
.Skype app– zoom cloud meeting– google duo– dusiness level video chat app
آخر زيارة للموقع في ٢٠٢٢/٢/٨.

رابعاً: المَصَادِر الاجنبية.

1- Mechanism definition Cambridge dictionary, Mechanism : noun – a way of doing something , esp. one that is can be …..- , English vocabulary in use .
2- Umit Bozokiu: Tools and Techniques for implementing international e-trading tactics for competitive advantage: Istanbul Medipol University ،Turkey: September 2019: Chapter 6 P. 114
3- Justiee Madan B, Lokur ; Courts to Deliver E-Summons; Nribune News Service ; New Delhi ; August 14; 2018
4- Donal OMahony ،Electronic payment system ،Artech House USA ،p. 112.
5- Electronic payment system: A complete guide: Muhammad Muneeb: Department of computer science and information technology: Benazir Bhutto Shaheed University Lyari, pakistan: 1 st of july 2019: p. 2.

Sources

First: books

1-Dr. Adam Wahib Al-Nadawi: Civil Procedures, Dar Al-Mawaheb for Printing and Design, Al-Najaf Al-Ashraf Plasma publishing.

2-Dr. Osama Ahmed Shawky El-Meligy: The use of extracts of modern scientific techniques and its impact on The rules of optimal proof comparative study, Hodeidah University House, Alexandria, 2011.

3- Legal counsel. Amir Farah Youssef: Electronic Information Courts and Electronic Litigation, 1st Edition, Office Modern Arab, Alexandria, 2013.

4-Advisor. Hossam Fadel Hashish: Electronic Litigation, Remote Trial (Using Remote Communication Technology) A Comparative Study, 1st Edition, Dar Misr for Publishing and Distribution, Cairo, 2022.

5- Advisor. Hossam Fasel Hashish: Electronic litigation and its role in proof, Egypt Publishing House and distribution, Cairo, 2019.

6-Dr. Khaled Hassan Ahmed Lutfi: The Electronic Document and Means of Proving and Protecting it, Dar Al-Fikr Al-Jamii Alexandria, 2019.

7- Dr. Khaled Mamdouh Ibrahim: Remote Litigation Procedures in Civil and Criminal Matters in the Federal Law of the United Arab Emirates, Dar Al Fikr Al Jamia, Alexandria, 2019.

8-Dr. Khaled Mamdouh Ibrahim: The electronic lawsuit and its procedures before the courts, Dar Al-Fikr University Iskaria, 2008.

9-Dr. Dadiar Hamid Suleiman: The legal framework for civil litigation via the Internet, a comparative analytical study, 1st edition, House of Culture for Publishing and Distribution, Amman, 2015.

10-A. Randa Ismail Attia: Mechanisms of electronic litigation and the implementation of judicial rulings in light of Electronic means - a comparative study, House of Books and Arabic Studies, Alexandria, 2022. Samir Hamed 11-Dr. Abdel Aziz Al-Jammal: Contracting Through Modern Communications - A Comparative Study, 1st Edition Arab Renaissance House, Cairo, 2006.

12-Dr. Samir Abdel Samid Nawa: The General Theory of Evidence, University Press Alexandria, 1997.

13- Sayed Ahmed Mahmoud: The role of the computer before the Egyptian and Kuwaiti judiciary – towards Electronic Judiciary and Electronic Judiciary, Arab Renaissance House, Cairo, 2009.

14- Dr. Sayed Ahmed Mahmoud: The role of the electronic computer, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2008.

15-Dr. Saber Abdel Aziz Salama: Electronic Contract, 1st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo,2005.

16- Dr. Safaa Uthani: The Electronic Court (Concept and Application), a research published in the locality of Damascus for Economic and Legal Sciences, Faculty of Law, University of Damascus, Vol. 28, 14, 2012.

17-Dr. Talaat Muhammad Dewidar: Judicial declaration between the value of time in the lawsuit and the principle of the will of the sultan in litigation, a comparative study, New University House, Alexandria, 2008.

18-Dr. Abbas Al-Aboudi: The Legal Authenticity of the Means of Scientific Advancement in Civil Proof, Tala, International Scientific House and Culture House Library for Publishing and Distribution, Amman, 2002

19-Dr. Abdelwafi Iked: The Digital Court and Information Systems of the Ministry of Justice, the local office of Marrakech Publishing, Morocco, 2019.

20-Dr. Fathi Wali: Mediator in the Civil Judicial Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2009.

21- The judge. Hazem Muhammad Al-Shara'a: Electronic Litigation and Electronic Courts, 1st Edition, House of Culture for Publishing and Distribution, Amman, 2010.

22-The judge. Muhammad Essam Al-Tarsawy: Electronic Judiciary between Theory and Practice, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2019.

23- The judge. Muhammad Essam Al-Tarsawy: Circulation of the lawsuit before the electronic courts, Civil Litigation House - A Comparative Study, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2013.

24- Muhammad Muhammad Sadat: The Authenticity of the Electronically Signed Editors of Evidence - A Comparative Study New University House, Alexandria, 2011.

25-Dr. Mahmoud Mukhtar Abdel Moghith Muhammad: Using information technology to facilitate procedures, Cairo, 2013.

26-Dr. Nabil Ismail Omar: Announcing Judicial Papers - An Analytical and Practical Study in the Egyptian and French Judiciary, Mansha'at Al Maaref, Alexandria, 2011.

Second: messages

1. Amina Bint Amayor: Electronic cards for payment, loan and withdrawal, master's thesis, college Law, University of Constantine Monthori, Algeria, 2005.

2. Alia Abdul Rahman Mustafa, the legal regulation of electronic litigation in the local case Comparative study, Master's thesis, Faculty of Law, Tikrit University, 2018.

Third: Research and working papers

A. Research

1. ASaad fadel mandeel: Remote Litigation, research published in the Kufa District for Legal and Political Sciences, University of Kufa, Volume 1, Part 21, 2014..

.2. Dr. Rabab Mahmoud Amer: Litigation in the Electronic Court, research published in the Journal of the College of Education for Girls Human Sciences, University of Kufa, Maja, 254, thirteenth year,2019.

3. Dr. Osmani Laila: The electronic litigation system is a mechanism for the success of development plans, research Published in The Thinker magazine, Algeria, 134, 2016.

4. Dr. A. Mourad Bar: Litigation via electronic media in Moroccan and comparative legislation, consulted research in the Journal of Law and Business, Hassan I University - Faculty of Legal Sciences Economic and Social, p. 17, 2018.

5. Laila Al-Maamari: Electronic management, research published in the Journal of the Faculty of Law, Queen's University Arwa, Sana'a, Volume 1, 2015.

6. Hadi Hussein Al-Kaabi: Professor Nassif Hassem Muhammad Abbas Al-Karaawi: Research published in the Journal of Al-Mohaqiq Al-Hilli for Legal and Political Sciences, College of Law - University of Babylon, Vol. 8, 14, March 2016.

B. Working papers

1. Hand Abdel Qader Suleiman: The role of electronic arbitration in resolving electronic commerce disputes A working paper presented to the first Maghreb conference on (Informatics and Law) held by Academy of Graduate Studies, Libya, 2010....

2. Yunus Arab: Requirements and risks of electronic openness from the technical and legislative aspects, a working paper submitted to the Seventh Forum of the Arab Business Community held in Bahrain, for the period from 20-18 October 2003. Arab Law website sees the website: www.arablaw.n, last visit date 2022/ 3/7.

Fourth: Websites

1. Al Bayan Emirati newspaper: published on the internet on the website

http://ww.albyan.ae/across-uae/interviews-/2020-6-28-1.3896708

dialogues The site was last visited on 2/1/2022 2.

2. Examples of applications received adoption as a means of remote litigation posted on the site Skype app-zoom cloud meeting- google duo- dusiness level video chat app The last visit to the site was on February 8, 2022.